العدالة الانتقالية – أساس ليبيا الجديدة

معلومات أساسية

لقد قامت الثورة الليبية عام 2011 على النضال من أجل الكرامة وحقوق الإنسان والتحرر من الاضطهاد. غير أن الانتقال إلى بناء ليبيا جديدة يتطلب مواجهة الماضي وتيسير المصالحة بالاستناد إلى مبادئ العدالة الانتقالية.

إن العدالة الانتقالية تشمل النطاق الكامل للعمليات والآليات المرتبطة بمحاولة المجتمع مواجهة الانتهاكات واسعة النطاق التي تم ارتكابها في الماضي، بشكل يضمن المساءلة وخدمة العدالة وتحقيق المصالحة."[1]ولقد تم خلال العقديْن الماضييْن وضع إستراتيجيات للعدالة الانتقالية في عشرات من البلدان،وكان من ضمنها عملية الانتقال نحو الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وإنهاء الفصل العنصري في أفريقيا الجنوبية. وتعتبر العدالة الانتقالية ، بما في ذلك العدالة الجنائية وآليات تقصي الحقائق وجبر الضرر والإصلاحات المؤسسية، عنصر ثابت من عناصر جهود بناء السلم في سياق ما بعد الصراع.

التحديات التي تفرضها عملية الانتقال في ليبيا

[1] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول العدالة الانتقالية وسيادة القانون في المجتمعات التي تمر في مرحلة الصراع وما بعد الصراع، 3 آب/أغسطس 2004، S/2004/616

يتطلب تطبيق العدالة الانتقالية في ليبي افهما للنطاق الواسع من الانتهاكات التي تشمل القساوة الممنهجة طيلة 42 عاماً من الدكتاتورية، وأعمال القمع الوحشية التي قام بها النظام ضد الانتفاضة العام الماضي، ومرحلة الصراع التي شهدت تجاوزات من كلي الجانبيْن. وتشمل الانتهاكات التي عُرِف بها نظام القذافي الاضطهاد السياسي من خلال تجريم الاختلاف في الرأي والمعارضة؛ والإعدامات بإجراءات موجزة؛ والاختفاءات القسرية والتعذيب؛ والمحاكمات الصورية أمام المحاكم السياسية وسنوات من السجن في سجون "الهوة السوداء" مثل عين زاره وأبو سليم؛ وتأجيج الانقسامات العرقية والقبلية. وفي حين كان نظام القذافي عادة ما يرتكب الأعمال الوحشية علناً، حتى أنها كانت في بعض الحالات تُعرض عمداً عبر شاشات التلفاز لبث الرعب، فإن السؤال حول من يجب أن تعتبر مسؤولاً عن استمرار هذا النظام ممن هم دون القيادات العليا، لا يزال سؤالاً عالقاً. فمعالجة جرائم الماضي والجرائم التي ارتُكِبت خلال الثورة مسألة تزداد تعقيداً بسبب الحقيقة القائلة باحتمال تورط عدد كبير من الليبيين من مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك أعضاء كتائب النظام السابق واللجان الثورية والأمن الداخلي والحرس الثوري.

إن الجرائم التي تم ارتكابها خلال مرحلة الصراع لا تزال حية في الذاكرة، مما يولد أحاسيس قوية لدى الجماعات الأكثر معاناة. ففي بعض الحالات أصبح مجرمو الماضي ضحايا، فيما تحول الضحايا إلى مجرمين. وفي حين أن المجتمع الليبي يُكرِّم الشهداء والذين آثروا النضال ضد وحشية النظام السابق، خاصة أولئك الذين فقدوا أرواحهم أو أطرافهم، فإنه أيضاً يواجه مسؤولية صعبة تتمثل في مساءلة بعض أفراد كتائب الثورة تحت المساءلة بسبب الجرائم التي ارتُكِبت خلال الثورة وبعدها، بما في ذلك تعذيب المحتجزين والهجمات الانتقامية ضد جماعات تعتبر مؤيدة للنظام السابق. فينبغي للعدالة الانتقالية أن تواجه مثل هذه الانتهاكات كذلك.

إن نشوب النزاعات المحلية في عدة أجزاء من ليبيا بسبب المظالم التاريخية تُظهر الحاجة إلى توجه شامل لمعالجة الماضي. فمنذ شهر تشرين الأول/أكتوبر اندلعت نزاعات من هذا النوع في أجزاء متعددة من البلاد بما في ذلك في بني وليد؛ والكفرة بين التبو والزوية؛ وفي سبها؛ وفي الزاوية مع قبيلة ورشفانه؛ وفي الزنتان مع قبيلة المشاشيه؛ وفي زوارة مع الجميل ورقدالين؛ وفي غدامس بين العرب والطوارق. ولقد تسببت هذه النزاعات في خسائر عديدة في الأرواح ضمن المدنيين. وفي حين تم إرسال العديد من الوفود المختلفة لمحاولة التوصل إلى مصالحة على المستوى المحلي، فإن هذه

المبادرات لم تتمكن من معالجة الجذور التاريخية وظلم الماضي بالاستناد إلى الإقرار بالحقوق. وحتى الآن، لا توجد عملية موحدة للمصالحة الوطنية في ليبيا.

وفي حين قام المجلس الوطني الانتقالي بسن قانون للعدالة الانتقالية بعنوان "إرساء قواعد وضوابط المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية"، فإنه لم يكن واضحاً ما إذا كان القانون بصيغته الحالية سيسمح بعملية فعالة لتقصي الحقائق. فلم يكن هناك مشاورات واسعة حول القانون قبل سنِّه علاوة على أن أهدافه غير واضحة. إن هيئة تقصي الحقائق والمصالحة الوطنية التي أنشأها القانون والتي تتكون صرفاً من كبار القضاة، تبدو وكأنها عملية شبه قضائية قد لا تتيح مجالاً كافياً لدراسة إرث الانتهاكات والتمعن بها من خلال جلسات استماع علنية وخلق مساحة للضحايا للتعبير عن آرائهم. فالضحايا غير مذكورين في قانون ليبيا إلا فيما يتعلق بالتعويض. كما أن هناك تحديات قانونية أخرى تواجه المضي قدماً. لقد قام المجلس الوطني الانتقالي بإصدار العديد من قوانين العفو التي يبدو وكأنها تعزز الإفلات من العقاب. إن هذه القوانين بحاجة لإعادة نظر مع بدء المؤتمر الوطني العام لأعماله.

فوائد تقصي الحقائق

ولا يزال السؤال مطروحاً بخصوص إن كان يجب على ليبيا أن تضع عملية شاملة وفاعلة لتقصي الحقائق، يكون لها أثر تحولي، مثل تجربة "هيئة الحقيقة" في جنوب أفريقيا أو بيرو. فمن الجدير كشف مستويات الانتهاكات التي تتسم بالتعقيد والتي ارتكبت على مدى 42 عاماً من نظام قمعي والإقرار بها علناً لكي لا تتكرر انتهاكات الماضي. ويمكن لعملية تقصي الحقائق أن تشكل ركيزة لتوجهات منصفة لجبر الضرر وإصلاحات مؤسسية جذرية، بما في ذلك إصلاح المؤسسات القضائية أو القطاع الأمني المضطرب. ومن المهم أن تتم مناقشة هذه الخيارات بتفصيل أكبر في المجتمع الليبي ككل.

إن اشتمال إستراتيجة العدالة الانتقالية على تقصي الحقائق من شأنه أن يوفر إطاراً لتسوية القضايا الأكثر خلافية، مما يؤدي إلى توقف الصراعات ومنع المزيد من الأعمال الانتقامية أخرى. ومثال ذلك الوضع المتعلق بمصراته والتاورغاء الذي يحتاج لمصالحة تستند إلى الحقيقة والعدالة. فيجب

على الهيئة المعنية أن تقوم بتحديد ما حصل، كما يجب أن تتم محاكمة الأشخاص المذنبين، وأن تتم معالجة احتياجات الضحايا، خاصة أولئك الذي عانوا من العنف الجنسي. غير أن الأشخاص الذين عانوا من انتهاكات بسبب الأعمال الانتقامية يستحقون جبر الضرر وإنهاء نزوحهم، وإلا فإن الجروح لن تلتئم، وسيكون مؤدى ذلك نشوب صراعات مستقبلية.

الحاجة إلى توجه يركز على الضحايا

إن محنة أُسر الأشخاص المفقودين، بغض النظر عما إذا كانوا مؤيدين للقذافي أم معارضين له، تُظهر الحاجة إلى نهج يركز على الضحايا، فألم فقدان أب أو أخ أو ابن أو زوج هو نفس الألم بغض النظر عن الجهة التي كانوا يؤيدوها. فهناك حاجة لإجراءات ملموسة بشكل أكبر لضحايا مثل ضحايا مذبحة أبو سليم، بما في ذلك إتاحة الفرصة لهم لسرد قصصهم والحصول على تعويض كامل، علاوة على ضرورة محاكمة أولئك المسؤولين. كما ينبغي لمنظمات المجتمع المدني لعب دور هام في عملية العدالة الانتقالية، خاصة على صعيد توفير الدعم للضحايا.

إنهاء الاحتجازات المرتبطة بالصراع والحاجة إلى إستراتيجية للملاحقة القضائية.

لا تزال المؤسسات القانونية في ليبيا ضعيفة، كما لا تزال سيادة القانون تشكل تحدياً أساسياً. فمنذ سقوط النظام القديم، استمرت القوات الثورية بلعب دور الدولة وقامت باعتقال الآلاف الذين يُنظر إليهم على أنهم مؤيدين للقذافي، وهم لا يزالون معتقلون لغاية اليوم دون الخضوع لإجراءات قانونية. وقد تعرض البعض منهم لسوء المعاملة أو التعذيب.

بإمكان تجارب العدالة الانتقالية أن تسهم في صياغة إستراتيجية للملاحقة القضائية تسمح بإجراء تحقيقات ومحاكمات ضد أولئك الذين يتحملون المسؤولية الأكبر لمعظم الجرائم الخطيرة وإطلاق سراح الآخرين. إن استمرار اعتقال حوالي 7000 شخص في غياب إجراءات قانونية يشكل اعتقالاً تعسفياً، وهو أمر يجب أن يتم إنهاؤه في أسرع وقت إن كان لحقوق الإنسان أن تُحترم في ليبيا الجديدة. إن جرائم النظام تتطلب أشكالاً معينة ومعقدة من التحقيق، حيث أن أولئك الموجودين على رأس السلطة، والذين يعدون في نهاية الأمر هم المسؤولين، عادة ما يبقون على مسافة من الجرائم التي يتم ارتكابها من خلال منظومات تبعية تم وضعها بعناية. وبإمكان الليبيين الاستفادة من الخبرة الدولية في وضع نهج في هذا الخصوص.

سيتطلب وضع إستراتيجية شاملة ومتسقة للملاحقات القضائية صدور توجيه بخصوص السياسات وتبني نهجاً مركزياً من مكتب المدعى العام. فيجب ألا يتم إجراء المحاكمات بشكل عشوائي في المحاكم المحلية حيث يتم احتجاز المعتقلين رفيعي المستوى حالياً، فالأمر يتطلب إستراتيجية شاملة ومدروسة. ويجب أن تمتد التهم إلى خارج نطاق أحداث عام 2011 لكي تغطي الجرائم التاريخية، حتى وإن تطلب هذا الأمر تحقيقات إضافية. وبما أنه لن يكون من الممكن محاكمة كافة الأشخاص المشتبه بهم أو المحتجزين، فإنه ينبغي تركيز المحاكمات على أولئك الذين نظموا هذه الجرائم أو خططوا لها. ويجب أن يتم إيصال وشرح هذه الإستراتيجة، ليس للقانونيين فحسب، ولكن لكتائب الثوار والضحايا والجمهور كذلك. إن من شأن تبني نهج إستراتيجي للملاحقات القضائية للنظام السابق أن يُنتج محاكمات عادلة وأن يسهم في تعزيز ثقة الجمهور في القضاء وفي أهمية سيادة القانون في ليبيا.

الخلاصة

بإمكان عمليات العدالة الانتقالية أن تمكن المجتمع الليبي من الإلتزام بقيم معينة من أجل المضي قدماً، والتي يمكن أن تنعكس في الدستور الجديد. كما يمكن لليبيا أن تستفيد من العديد من الأمثلة الموجودة في دول أخرى. وسيكون من المؤسف أن لا تتمكن ليبيا من استغلال مثل هذه الفرصة عند هذا المنعطف الحيوي من تاريخها.

وفي ضوء ما تقدم، تقدم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا التوصيات التالية:

1. إن ليبيا عند منعطف هام في تاريخها. ولكي تتمكن من المضي قدماً يجب عليها أن تنظر بعناية إلى ماضيها وأن تستقي العبر منه. فبإمكان إستراتيجية العدالة الانتقالية أن تسهم في تحديد كيف سيمضي المجتمع الليبي قدماً، وكيف سيرسي أساس مجتمع ديمقراطي جديد. ينبغي على المؤتمر الوطني العام والحكومة الجديدة أن الإلتزام بتنفيذ عملية شاملة للعدالة الانتقالية خلال العام القادم.

2. هناك حاجة لمزيد من الحوار والنقاش في المجتمع الليبي لتحديد أهداف عمليات العدالة الانتقالية ومداها. وقد يرغب المؤتمر الوطني العام في النظر في وضع عملية مشاورات رسمية حول هذه الموضوعات ذات الأهمية الوطنية، على غرار الانتخابات والدستور.

3. ينبغي للعدالة الانتقالية أن تشتمل ليس على العدالة الجنائية فحسب، وإنما أيضاً تقصي الحقائق وجبر الضرر والإصلاحات بهدف ضمان ألا تتكرر مثل هذه الانتهاكات. وكنقطة بداية، ينبغي للسلطات الليبية النظر في وضع نهج اجتماعي فاعل لتقصي الحقائق يضمن مشاركة شريحة واسعة من المجتمع الليبي، خاصة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي والحاضر.

4. ينبغي على المؤتمر الوطني العام إعادة النظر في الإطار القانوني المعمول به حالياً ومراجعته من أجل تحقيق هذه الأهداف. وهذا الأمر لا يقتصر على قانون العدالة الانتقالية فحسب، وإنما قوانين العفو كذلك.

5. ينبغي إنهاء الاحتجاز التعسفي في أسرع وقت ممكن للأشخاص المشتبه بتورطهم في الجرائم التي ارتكبت خلال مرحلة الصراع. وينبغي أن يتم فرز كافة الحالات وإحالتها لإجراء مزيد من التحقيق، أو يجب إطلاق سراحها. كما يجب وقف كافة أنواع التعذيب وسوء المعاملة ضد المعتقلين ومنع وقوع أي حالات أخرى.

6. ينبغي أن يقوم المدعي العام بصياغة سياسة للملاحقة القضائية لضمان محاكمة الأشخاص الذين لديهم درجة عالية من المسؤولية عن الجرائم الخطيرة. ويجب أن تسعى وزارة العدل إلى شرح هذه السياسة للجمهور.

7. ينبغي أن تسهم المحاكمات في تعزيز سيادة القانون، ويجب على القضاة الالتزام التام بمعايير الإنصاف الدولية. ومن شأن المحاكمات العادلة أن تسهم في إعادة تأكيد مكانة القضاء في المجتمع الليبي.

8. ينبغي معالجة الصراعات التي نشبت بعد الثورة بين الجماعات المحلية والمجموعات من خلال العدالة الانتقالية، بحيث تأخذ المصالحة بعين الاعتبار الجذور التاريخية لأسباب الصراع، وأن يتم رفع الظلم من خلال الإقرار بالحقوق.

9. ينبغي أن ينخرط أقارب الأشخاص المفقودين بشكل فاعل في عملية البحث والتحقق من الهوية. ويجب أن يتم إعطاء وزارة شؤون أسر الشهداء والمفقودين ما يكفي من الموارد لتمكينها من القيام بمهامها، التي قد يستغرق تحقيقها سنوات عديدة. وعلى سبيل الأولوية، يجب على المؤتمر الوطني العام سن قانون يوفر إطاراً قانونياً للبحث عن الأشخاص المفقودين والتحقق من هويتهم.

10. تستحق منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى دعم الضحايا وحقوق الإنسان أن تحصل على التسهيلات والرعاية، حيث أنها تلعب دوراً هاماً في عملية العدالة الانتقالية.